مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السابع والعشرون - المجلد الخامس عشر - التاريخ - تموز 2026م
doi.org/10.52866/esj.2026.15.27.07

العلاقات التركية – السورية خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية

م.م. علي هادي عبدالله عبد القره غولي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
قسم الدراسات السياسية الاقليمية والدولية

مستخلص:

تُعدّ العلاقات التركية – السورية من أكثر العلاقات الإقليمية تقلباً وتعقيداً في الشرق الأوسط، نظراً لتداخل العوامل التاريخية والجيوسياسية والأمنية والاقتصادية في تشكيلها. فقد اتسمت بالتوتر خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بسبب ملفات حزب العمال الكردستاني وقضية المياه ولواء اسكندرونة، قبل أن تشهد تحولاً مهماً عقب توقيع اتفاق أضنة 1998 الذي فتح الباب أمام مرحلة من التعاون والتقارب، ولا سيما خلال العقد الأول من الألفية الثالثة في ظل حكم رجب طيب أردوغان، غير أن أحداث عام 2011 في سورية أدت إلى انهيار هذا التقارب ودخول العلاقات في مرحلة صراع وقطيعة سياسية وأمنية، ترافقت مع تدخلات عسكرية تركية في الشمال السوري وتصاعد ملف اللاجئين. ومع تغير موازين القوى الإقليمية، برزت منذ عام 2021 مؤشرات على إعادة التواصل بين الجانبين، بما يعكس طابع العلاقة الديناميكي القائم على اعتبارات الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات التركية – السورية، اتفاق أضنة1998، الأزمة السورية 2011، الأمن القومي ، التقارب الإقليمي.

Asst. Lecturer Ali Hadi Abdullah Abd Al-Qaraghuli
Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad
Department of Regional and International Political Studies
ali.h@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

Turkish–Syrian relations are among the most volatile and complex in the Middle East, shaped by intertwined historical, geopolitical, security, and economic factors. During the 1980s and 1990s, tensions prevailed due to disputes over the Kurdistan Workers' Party (PKK), water resources, and the Hatay (Iskenderun) issue. A significant turning point came with the signing of the 1998 Adana Agreement, which paved the way for a period of cooperation and rapprochement, particularly during the first decade of the 2000s under the leadership of Recep Tayyip Erdoğan ,However, the outbreak of the Syrian crisis in 2011 led to a breakdown in relations, resulting in political rupture and security confrontation, accompanied by Turkish military interventions in northern Syria and the growing refugee issue. Since 2021, shifting regional dynamics have prompted renewed communication efforts, reflecting the dynamic and interest-driven nature of Turkish–Syrian relations, primarily shaped by national security considerations and strategic interests.

Keywords: Turkish–Syrian relations,Adana Agreement (1998), Kurdistan Workers' Party (PKK),Syrian crisis (2011),National security, Regional ,rapprochement.

المقدمة

تُعدّ العلاقات التركية – السورية إحدى أكثر العلاقات تعقيداً وحساسية في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لتشابك أبعادها التاريخية والسياسية والأمنية والاقتصادية، فضلاً عن تأثيرها المباشر في موازين القوى الإقليمية. فالجغرافيا المشتركة الممتدة لأكثر من 900 كيلومتر، والإرث التاريخي الذي يعود إلى مرحلة الدولة العثمانية ثم إعادة ترسيم الحدود بعد الحرب العالمية الأولى، جعلا من هذه العلاقة نموذجاً للعلاقات المتقلبة التي تتأثر بالتحولات الداخلية والإقليمية والدولية على حد سواء، فمنذ ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، اتسمت العلاقة بالتوتر الحاد نتيجة تراكم ملفات خلافية، أبرزها ملف حزب العمال الكردستاني (PKK)، وقضية تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، إضافة إلى النزاع حول لواء الاسكندرونة (هاتاي)، الذي ضمّته تركيا عام 1939م، وترفض سورية الاعتراف بشرعيته التاريخية. وقد بلغت الأزمة ذروتها عام 1998 عندما هددت تركيا بالتدخل العسكري، ما دفع الطرفين إلى توقيع اتفاق أضنة الذي شكّل نقطة تحول مهمة، إذ أسّس لمرحلة جديدة من التعاون الأمني وضبط الحدود، أعقب ذلك عقدٌ من التقارب غير المسبوق خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، خاصة في ظل صعود رجب طيب أردوغان إلى السلطة في تركيا، وانتهاج سياسة «صفر مشاكل» مع الجوار. وشهدت العلاقات خلال تلك الفترة تعاوناً اقتصادياً متنامياً، وإلغاءً لتأشيرات الدخول، وتنسيقاً سياسياً وأمنياً واسعاً، حتى وُصفت العلاقة آنذاك بأنها شراكة استراتيجية، إلا أن هذا المسار لم يدم طويلاً، إذ شكّلت أحداث عام 2011 في سورية نقطة انعطاف جذرية أدت إلى انهيار التقارب ودخول العلاقات في مرحلة قطيعة وصراع غير مباشر، اتسمت بتباين المواقف حيال الأزمة السورية، ودعم أطراف متعارضة، وتداخلات عسكرية مباشرة في الشمال السوري، وقد أفرزت مرحلة ما بعد 2011 بيئة أمنية معقدة، تمثلت في تصاعد دور الفاعلين غير الدولتيين، وظهور تنظيمات مسلحة، وتزايد المخاوف التركية من قيام كيان كردي على حدودها الجنوبية، فضلاً عن تداعيات ملف اللاجئين السوريين في الداخل التركي. ومع استمرار الصراع وتبدّل موازين القوى الإقليمية، بدأت منذ عام 2021 مؤشرات على إعادة تقييم متبادل، تُرجمت بسلسلة اتصالات أمنية وسياسية، وصولاً إلى خطوات تمهيدية للتقارب خلال عامي 2022 و2023 برعاية أطراف إقليمية، في إطار مقاربات براغماتية تحكمها اعتبارات الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية.

وعليه، فإن دراسة العلاقات التركية – السورية تكشف عن نموذج ديناميكي يعكس طبيعة التحولات في الشرق الأوسط، حيث تتداخل اعتبارات الهوية والتاريخ مع حسابات القوة والمصلحة، كما تمثل هذه العلاقة حالة تطبيقية لفهم كيفية انتقال الدول من التوتر إلى التعاون، ثم إلى الصراع، فمحاولات إعادة التطبيع، في سياق إقليمي ودولي شديد التعقيد والتغير.

أهمية البحث: تكمن في فهم ديناميكيات العلاقة بين دولتين جواريتين تجمعهما حدود طويلة ومصالح متشابكة، حيث تمثل هذه العلاقة مرآة لتقلبات النظام الإقليمي وتأثير القوى الدولية والإقليمية، وتؤثر بشكل مباشر على الأمن

والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك ملفات اللاجئين، ومكافحة الإرهاب، والتوازنات المائية والاقتصادية.

مشكلة البحث: تتجلى في محاولة تفسير الأسباب الكامنة وراء التحولات المتكررة للعلاقات التركية – السورية، من التوترات إلى التقارب، وكيفية تأثير القضايا الداخلية والإقليمية والدولية على استمرارية التعاون أو نشوء الصراع بين الجانبين.

أهداف البحث:

1. تحليل الخلفيات التاريخية للعلاقات الثنائية بين تركيا وسورية منذ عام 1984 حتى 1998.
2. دراسة تطور العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين 1998 و2011، مع التركيز على دور اتفاق أضنة والتقارب الاستراتيجي.
3. تقييم تداعيات الثورة السورية منذ 2011 على العلاقات الثنائية، بما في ذلك التدخلات العسكرية والسياسية والاقتصادية.
4. استشراف مسارات مستقبلية للعلاقات التركية – السورية، مع مراعاة الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية.

منهجية البحث: تعتمد على التحليل التاريخي والسياسي المقارن، مع الاستناد إلى المصادر الأولية والثانوية، بما يشمل الوثائق الرسمية، المعاهدات، الدراسات الأكاديمية، والتقارير الإعلامية الموثوقة. كما تم استخدام منهج دراسة الحالة لتحليل الأزمات الرئيسة مثل أزمة 1998، الثورة السورية 2011، والتدخل العسكري التركي في شمال سورية.

هيكلية البحث تتضمن أربعة محاور رئيسية: المحور الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية – السورية 1998–1984، مع التركيز على القضية الكردية، المياه، ولواء اسكندرونة، وأزمة اتفاقية أضنة، والمحور الثاني: العلاقات الثنائية –1998 2011، مع دراسة التعاون السياسي، الأمني، الاقتصادي، ودور الوساطة التركية بين سورية و(الكيان الصهيوني)، المحور الثالث: مرحلة القطيعة والتصادم 2016–2011، بما في ذلك الموقف التركي من الأزمة السورية والتدخل العسكري في شمال سورية، المحور الرابع: التحولات الأخيرة 2023–2021 والاستنتاجات مع الرؤية المستقبلية للعلاقات الثنائية.

المحور الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية السورية منذ عام 1984حتى عام 1998

شهدت العلاقات التركية–السورية بين 1984 و1998 توتراً شديداً بسبب تراكم الخلافات التاريخية والجيوسياسية، وفي مقدمتها دعم سورية لحزب العمال الكردستاني[1]* الذي اعتبرته أنقرة تهديداً مباشراً لأمنها. بالمقابل استخدمت دمشق هذا الملف للضغط على تركيا في قضايا الحدود والمياه ولواء اسكندرونة، كما زادت مشاريع تركيا المائية، خصوصاً مشروع "غاب"، من مخاوف سورية تجاه حصتها من مياه دجلة والفرات. أدى ذلك إلى احتكاكات سياسية وإعلامية ودبلوماسية متصاعدة وإنذارات عسكرية غير معلنة، كادت تتحول إلى مواجهة مفتوحة. ومع تصاعد الضغوط

(1)* حزب العمال الكردستاني (PKK) هو منظمة كردية مسلحة تأسست عام 1978 بقيادة عبد الله أوجلان. يهدف إلى تحقيق حقوق الأكراد في تركيا. بدأ العمل المسلح عام 1984. تصنفه تركيا والولايات المتحدة كمنظمة إرهابية. يعد من أهم الفاعلين في الصراع التركي – الكردي. ينظر: حامد محمد طه أحمد السويداني، "التيار اليساري في تركيا 1923–1980: دراسة تاريخية"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد 10، العدد 31، 2013، ص 253–252.

على دمشق، اتجه الطرفان نحو تسوية انتهت بتوقيع اتفاق أضنة عام 1998 الذي وضع حداً لهذه المرحلة وفتح الباب أمام تقارب جديد.

اولاً: القضية والكردية وأثرها في العلاقات التركية السورية 1998-1984

تعد المسألة الكردية من أكثر القضايا تعقيداً في الشرق الأوسط، وبرزت مع تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923م بعد تراجع أنقرة عن تطبيق ما ورد في معاهدة سيفر عام1920م بشأن إقامة دولة كردية، ما خلق شعوراً كردياً بالغبن[1]، ومع التحول إلى التعددية الحزبية بعد 1945، حاولت الأحزاب التركية كسب الأصوات الكردية دون إجراء تغييرات حقيقية في السياسات[2]، لتبقى المشكلة قائمة حتى إعلان عبدالله أوجلان[3]* تأسيس حزب العمال الكردستاني عام 1978، ثم اندلاع الصراع المسلح في الثمانينيات وما رافقه من نزوح كردي واسع نحو سورية، التي استقبلت أوجلان وقدمت دعماً سياسياً ولوجستياً للحزب[4]، وأصبحت القضية الكردية محوراً رئيساً في التوتر بين سورية وتركيا، إذ اتهمت أنقرة دمشق بدعم حزب العمال وتسهيل نشاطه ضدها، فيما استخدمته سورية كورقة ضغط في ملفي المياه ولواء اسكندرونة[5]، ورغم توقيع عدة بروتوكولات أمنية (1984، 1986، 1987، 1988)، ظلّ الدعم السوري للحزب مستمراً بحسب الاتهامات التركية، ما أدى إلى أزمات متكررة كاستدعاء السفراء وتهديدات عسكرية تركية[6]، وفي التسعينيات، ازدادت التوترات مع بناء سد أتاتورك الذي بدأ بنائه عام 1983 واكتمل عام 1990م، وتصاعد عمليات حزب العمال، وتكرر تبادل الاتهامات رغم محاولات التقارب والزيارات المتبادلة[7]، كما

(1) المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، العلاقات التركية - السورية: البعد التاريخي والرؤية المستقبلية 2013-1923، (د.ت)، (د.ص).

(2) عبدالفتاح علي البوتاني، دراسات ومباحث في تاريخ الكورد و العراق المعاصر، دار سبريز ط1 ، اربيل، 2017، ص151؛ فريق صبري سليم آل ملا ، العلاقات التركية - السورية (1998-1984): دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة الموصل، 2012، ص 50-40.

(3) * عبد الله أوجلان هو مؤسس حزب العمال الكردستاني (PKK) عام 1978، ويعد من أبرز القادة الأكراد في تركيا، قاد تمرداً مسلحاً ضد الدولة التركية منذ عام 1984 بهدف تحقيق الحكم الذاتي للأكراد، اعتُقل عام 1999 في كينيا ونُقل إلى تركيا ، وتم سجنه في تركيا وحكم عليه بالاعدام وفي عام 2002 قامت تركيا بتخفيق عقوبة الاعداد وحكمه الى السجن المؤبد، يُعد فكره السياسي أساس الحركة الكردية المسلحة في تركيا؛ للمزيد ينظر: نيازحامد برايم،عيد الخيانة: خيانة الحزب الديمقراطي الكوردستاني احد اضلاع مثلث الابادات الجماعية للايزيديين، NiyazH.Braim ، (د.م)، 2024، ص11.

(4) أسيل صبحي عيد ، القضية الكردية في العلاقات التركية السورية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت، 2021، ص -41 42.

(5) مصطفى خطيب، العلاقات التركية السورية من ازمة سكندرون حتى الربيع العربي، مقال منشور في معهد الدوحة للدراسات العليا ، ص3.

(6) احمد محمود علو السامرائي واخرون، أثر المسألة الكردية على العلاقات التركية - السورية (1984-1996)، مجلة سر من رأى ، المجلد (18)، العدد (73) ، السنة السابعة عشرة، كلية التربية ، جامعة سامراء، ص 670-668.

(7) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في العلاقات العربية التركية - تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998 ، ص 99؛ حسن علي خضير علاوي

أثّر الغزو العراقي للكويت عام 1990م، وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م في تعزيز توظيف سورية للحزب لموازنة النفوذ التركي[1]، ورغم توقيع اتفاقيات أمنية جديدة عامي 1992 و1993، بقيت القضية الكردية حجر الزاوية في الخلافات الثنائية، خصوصاً بعد التعاون العسكري التركي و(الكيان الصهيوني) وتوسع العمليات التركية في شمال العراق، واستمر القادة الأتراك في اتهام سورية بأنها الداعم الأكبر للحزب، فيما رأت دمشق هذه الاتهامات غطاءً للضغوط التركية المتعلقة بالمياه والحدود[2].

ثانياً: قضية المياة وأثرها في العلاقات التركية السورية 1984-1998

مثّلت المياه أحد أبرز عوامل توتر العلاقات بين تركيا وسورية خلال 1984-1998، إذ رفضت تركيا الاعتراف بمبدأ تقاسم الموارد المائية، وشرعت في تنفيذ مشاريع واسعة على نهري الفرات ودجلة، ما أثار مخاوف سورية من تراجع حصتها المائية وانعكاساته على الأمن القومي. وربطت دمشق هذه القضية بقضايا سياسية وأمنية أخرى، من بينها دعم حزب العمال الكردستاني PKK، ما زاد التوتر ودفع بالعلاقات نحو أزمة عام 1998م[3].

وتوزعت المشاريع التركية على الفرات بين سدود سابقة لمشروع «غاب» مثل: سد كيبان،وسد كولوكويا، وسد كارابابا[4]، ثم مشاريع «غاب» الكبرى، وأبرزها: سد أتاتورك، وقناة شانلي أورفة، وسد قره قايا، ومشروع الفرات الحدودي (سد بيره جك) ، وسد قره قميش، إضافة إلى مشاريع أخرى مثل سروج بازكي وأدي يامان كاهتا[5]، كما شملت مشاريع نهر دجلة: مشروع دجلة قرال فيزي، وسد باطمان،وسد قارزان، وسد إيلي صو[6]، ثم أنشأت نقرة كذلك مشروع "أنابيب السلام" الهادف لتصدير فائض مياهها إلى دول المنطقة بما

العبيدي، تركيا ودول الجوار الشرق أوسطي (1988 - 1998): دراسة في العلاقات السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة الموصل، 2010، ص 150.

(1) جلال عبد الله معوض،المصدر السابق، ص 99؛ حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق ص 150؛ وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام 1993 ، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 1994، ص 287.

(2) عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، 2022 ، ص 35-33؛ محمد حمزة حسين الدليمي ، و احمد محمود علو مهدي السامرائي، أثر المسألة الكردية في العلاقات التركية السورية، (2000-1998)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد (4)، اذار 2010، مركز صلاح الدين الايوبي - جلمعة تكريت ، ص 63-62.

(3) رائد حاج سليمان ، أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية - التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة (2011-2000)، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة حلب، 2014، ص137.

(4) أميرة إسماعيل العبيدي، إشكاليات السياسة المائية بين سورية وتركيا، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 2 2010، ص 58.

(5) طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الامن المستقبلي في الدول العربية،ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض 1999، ص176.

(6) المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، المصدر السابق. (د.ص)

فيها سورية والعراق[1].

أما في سورية، فاقتصرت مشاريعها المائية على عدد محدود من السدود أبرزها: سد الطبقة، سد البعث، سد تشرين، وسدود الحسكة الشرقية والغربية[2]، ومنذ تقسيم مجاري الفرات ودجلة بعد العام 1918، تحولت القضية إلى خلاف دولي يتطلب اتفاقات دائمة لتنظيم الاستفادة من المياه[3].

ورغم محاولات التوصل إلى اتفاقات، بقيت المياه قضية خلافية مرتبطة بملفات أمنية وسياسية، وهو ما ظهر في اتفاق 1987 الذي ربط تزويد سورية بـ 500 م^3/ ث من المياه بتعهدات أمنية تخص PKK (21). لكن الاتهامات المتبادلة بفشل الالتزام قادت إلى مزيد من التوتر، خصوصاً بعد إغلاق تركيا مياه الفرات شهراً عام 1990م لملء سد أتاتورك[4]، وفي التسعينيات، وبالرغم من المبادرات التركية كقمة المياه 1991، فإن الخلافات تفاقمت بسبب انخفاض تدفقات الفرات وزيادة المشاريع التركية مثل سد بيرجيك وسد قره قماش، كما بقيت اللجنة الفنية الثلاثية عاجزة عن تحقيق تقدم، ومع تعاقب الحكومات التركية، استمر التوتر إلى أن بلغ ذروته عام 1998، قبل أن يؤدي الضغط المتبادل إلى توقيع اتفاق أضنة الذي أنهى مرحلة التوتر وفتح مساراً جديداً في العلاقات[5].

ثالثاً: قضية لواء الاسكندرونة واثرها على العلاقات التركية السورية 1998-1984

كان لواء الاسكندرونة يتبع إداريًا لولاية حلب خلال العهد العثماني، واستمر ارتباطه بها بعد خروج العثمانيين من سورية، إلى أن تم فصله إدارياً عام 1926 وأصبح يُعرف باسم «لواء اسكندرونة»، وفي عام 1936 أصدرت الحكومة السورية قانون التنظيمات الإدارية رقم 5 الذي اعتبر اللواء محافظة سورية أسوة ببقية المحافظات[6]، وبعد توقيع معاهدة استقلال سورية مع فرنسا عام 1936 اعترضت تركيا على إدراج اللواء ضمن الأراضي السورية، فتم رفع القضية إلى عصبة الأمم التي أوصت بمنح اللواء حكمًا ذاتيًا لإدارة شؤونه الداخلية، مع بقاء تمثيله الخارجي بيد الحكومة السورية[7]، وفي 31 تموز 1938 أُجريت انتخابات برلمانية أسفرت عن فوز المرشحين الأتراك بـ(22) مقعدًا من أصل (40) مقعدًا، وبعدها بأيام، في 2 آب 1938، عقد برلمان اللواء جلسة أعلن فيها قيام «دولة هاتاي» وانتخب طيفور سوكن رئيسًا لها، واتخذت أنطاكية عاصمة للدولة الجديدة. وفي 23 حزيران 1939 اعترفت فرنسا بسيادة تركيا على اللواء، وعدّته جزءًا من الجمهورية التركية، فقامت تركيا بإلحاقه رسميًا بها في 30 حزيران من العام

(1) جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص 167.

(2) سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل، عالم المعرفة، العدد 209، ايار 1996، ص 28.

(3) محمد علي محمد تميم الجبوري، المعضلة المائية بين تركيا والجوار العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 419، ص82.

(4) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و PKK، ط1، شركة المطبوعات، بيروت، 2006، ص188.

(5) سامر عبدالهادي علي، العلاقات التركية - السورية: عوامل التأثير والتغير (2011-1998)، مجلة الزيتونة الدولية، العدد الثالث، 2022، جامعة الزيتونة الدولية، ص135-134؛ طارق المجذوب، المصدر السابق،ص 178؛ وليد رضوان، المصدر السابق، ص 286.

(6) سامر عبدالهادي علي، المصدر السابق، ص133.

(7) وليد رضوان المصدر السابق، ص 85.

نفسه[1].

مثّلت قضية لواء الاسكندرونة عاملًا إضافيًا في تعميق التوتر بين سورية وتركيا، إذ استمرت سورية في اعتباره جزءًا من أراضيها، وهو ما أشار إليه تقرير صادر عن رئاسة الأركان التركية عام 1980 الذي أكد أن سورية لم تعترف بضم هاتاي إلى تركيا ولا بالاتفاقية الموقعة بين أنقرة وباريس عام 1936، وظلت تظهر اللواء ضمن خرائطها الوطنية[2]، وظهرت القضية مجددًا خلال أزمة عام 1998 بين البلدين، الناتجة عن دعم سورية لحزب العمال الكردستاني، حيث طالبت تركيا دمشق بالكف عن المطالبة باللواء وقد وجّه الرئيس التركي سليمان ديميريل[3]* خطابًا من داخل لواء الاسكندرونة حذّر فيه سورية من أي ادعاءات إقليمية، وسعت أنقرة للحصول على تعهد سوري يعترف بالسيادة التركية على اللواء، وهو ما يُرجَّح أنه تحقق ضمن اتفاق أضنة الذي وُقّع بين الجانبين في العام ذاته[4].

(1) وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص88.

(2) سامر عبدالهادي علي ، المصدر السابق، ص 133-134.

(3) * سليمان ديميريل هو رئيس تركيا الأسبق (1993-2000)، وشغل عدة مناصب سياسية منذ الستينيات. عُرف بدوره في إدارة الأزمات السياسية والعسكرية. قاد تركيا خلال تصاعد التوتر مع سورية عام 1998. مثّل التيار المحافظ في السياسة التركية. ينظر: خليل علي مراد، حراس الأتاتوركية: موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا 1950-1997، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، 2016. ص73.

(4) سامر عبدالهادي علي ، المصدر السابق، ص 133-134. حزب

رابعاً: الازمة التركية – السورية واتفاقية أضنة 1998

تصاعد التوتر بين سورية وتركيا ليبلغ ذروته في تشرين الاول 1998، بعد أسابيع من تبادل الاتهامات، إذ اتهمت دمشق أنقرة بامتلاك أطماع توسعية وبالتحالف ضد العرب مع (الكيان الصهيوني) وفي المقابل، اشترطت تركيا تسليم عبد الله أوجلان قبل بدء أي حوار، محاولة جعل ملف حزب العمال الكردستاني محور الخلاف الأساسي، أكد مسؤولو الحزب أن سورية لم تقدّم لهم دعماً مباشراً، واتهموا تركيا بمحاولة توسيع النزاع بالاعتماد على تحالفها مع (الكيان الصهيوني)، مشيرين إلى أن السياسات الأميركية والتركية لا تمنح الكرد أي مكاسب، وخلال هذه الفترة شكّل الحزب عبئاً كبيراً على تركيا، إذ اضطر الجيش التركي إلى خوض عمليات واسعة كلّفت نحو ثمانين مليار دولار، وعلى الرغم من تصنيف الحزب كمنظمة إرهابية، غيّر من استراتيجيته مؤخراً، متخلياً عن مطلب الاستقلال لصالح المطالبة بحقوق سياسية وثقافية والمشاركة في العملية السياسية التركية[5].

يتضح عند تحليل خلفيات الأزمة السورية – التركية في عام 1998 أن دوافع تصعيد الموقف التركي تجاوزت مسألة مواجهة حزب العمال الكردستاني، وشملت مجموعة من الاعتبارات الداخلية والإقليمية والدولية، ويمكن تلخيص أبرز هذه الدوافع بالآتي[6]:

(5) مداح عبدالقادر ، الازمة التركية – السورية العام 1998 واثرها على العلاقات الاميريكية – السورية ، مجلة آفاق فكرية ، العدد (5)، 2016، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس، الجزائر، ص 129.

(6) فريق صبري سليم آل ملا، المصدر السابق، ص 97-98.

1. **الأزمة الداخلية**: شهدت تركيا قبيل تصاعد التوتر مع سورية أزمات سياسية وانقسامات داخلية، فسعت الحكومة إلى افتعال أزمة خارجية لتحويل الأنظار عن مشكلاتها، وإظهار سورية كطرف يحرّض حزب العمال الكردستاني، كما واجهت الحكومة ضعفاً في أغلبيتها البرلمانية وتصاعد شعبية حزب الفضيلة الإسلامي[1]*، إضافة إلى فضائح الفساد التي طالت مسؤولين سياسيين وعسكريين. وكان بعض القادة الأتراك يعتقدون أن تصعيد الأزمة مع سورية قد يتيح تأجيل انتخابات 1999، بما يحدّ من فرص فوز الإسلاميين.

2. **العامل الإقليمي**: أثار توقيع اتفاقية واشنطن في أيلول 1998 بين الحزبين الكرديين في شمال العراق استياء أنقرة بسبب استبعادها من المفاوضات الختامية، رغم مشاركتها سابقاً في اتفاقيتي أنقرة (1994 و1996). ورأت تركيا أن الاتفاقية قد تفتح الطريق نحو كيان كردي مستقل في شمال العراق، بما ينعكس سلباً على وضعها الداخلي، كما خشيت من تقارب سوري - عراقي قد ينتهي بتنسيق عربي يؤثر على مصالحها، خاصة بعد تداول أنباء حول تعاون نفطي بين دمشق وبغداد.

3. **دور (الكيان الصهيوني)**: اعتبرت سورية أن التحالف ما بين تركية و(الكيان الصهيوني) وضعها تحت ضغط مباشر، وأن التصعيد التركي يعكس دعم (الكيان الصهيوني) لتركيا ضدها وضد حزب العمال الكردستاني، وقد عزز هذا الانطباع قرار رئيس الوزراء(الكيان الصهيوني) بنيامين نتنياهو[2]* عام 1997 دعم تركيا في مواجهتها مع الحزب.

وفي تشرين الثاني 1998، أصدرت تركيا إنذاراً نهائياً لسورية تطالبها فيه بوقف دعمها لحزب العمال الكردستاني (PKK) وطرد زعيمه عبد الله أوجلان. وقد صرّح القادة العسكريون الأتراك آنذاك بأن صبرهم تجاه الموقف السوري قد نفد، بالتزامن مع حشد واسع للقوات التركية على الحدود السورية، وفي ظل هذا التصعيد العسكري، برزت الوساطة المصرية بقيادة الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك[3]*، مدعومةً من السعودية وإيران، بهدف احتواء الأزمة ومنع انزلاقها إلى مواجهة

(1) * حزب الفضيلة هو حزب إسلامي تركي تأسس عام 1997 كامتداد لحزب الرفاه، حُلّ بقرار قضائي عام 2001، ومثّل التيار الإسلامي السياسي في تركيا، وخرج من رحمه حزب العدالة والتنمية، لعب دوراً في التحولات السياسية التركية. ينظر: خليل علي مراد، المصدر السابق، ص246.

(2) * بنيامين نتنياهو هو رئيس وزراء (الكيان الصهيوني) لعدة فترات منذ 1996. يُعد من أبرز قادة اليمين الصهيوني، دعم التعاون العسكري مع تركيا في التسعينيات. لعب دوراً في التوازنات الإقليمية المؤثرة على سورية. يُعرف بسياساته الأمنية الصارمة. ينظر: حمزة إبراهيم محيسن، السياسة الصهيونية في إدارة الصراع وأثرها على مستقبل التسوية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2025، ص 25-26.

(3) * محمد حسني مبارك هو الرئيس الأسبق لجمهورية مصر العربية خلال 1981-2011، لعب دوراً إقليمياً مهماً في الوساطة بين الدول العربية، وساهم في احتواء الأزمة السورية - التركية عام 1998، واتسمت سياسته بالاعتدال والتوازن في العلاقات الدولية. ينظر : أنور محمود زناتي، موسوعة تاريخ العالم منذ توحيد القطرين وحتى أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها (دراسة حولية تقوم على المصادر والوثائق)، ج1، تاريخ مصر (الأيام والأعمال والأعلام)، دار كتب عربية، مصر، 2007، ص 409-408.

مباشرة[1]، وأشار الرئيس السوري حافظ اسد[2]* خلال مباحثاته مع نظيره المصري في 4 تشرين الأول 1998 إلى أن الأوضاع بين سورية وتركيا بلغت مستوى خطيراً يتطلب معالجة عبر الحوار الدبلوماسي، لا من خلال المواجهة أو التهديدات التي ترفضها دمشق. وأكد أن الموقف العربي يميل إلى دعم تسوية الخلافات بين البلدين ضمن إطار من الحوار الودي. كما عبّر عن استغرابه من التصريحات التصعيدية الصادرة عن بعض المسؤولين السياسيين والعسكريين الأتراك، موضحاً أنه لم يطرأ ما يبرر هذا التوتر المتسارع[3].

أثمرت الوساطتان المصرية والإيرانية عن إنهاء التوتر السوري – التركي عبر توقيع «اتفاق أضنة» في 21 تشرين الأول 1998، التي جاءت في تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية أن اتفاق أضنة تضمن ثلاثة بنود رئيسية[4]:

1. اعتراف سورية بحزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، والتزامها بأن عبد الله أوجلان لم يعد موجوداً في أراضيها، وعدم السماح له بالدخول مستقبلاً، كما تعهدت بمنع الحزب من استخدام الأراضي السورية للتسلح أو الحصول على دعم مالي أو لوجستي أو مآذارة أي نشاط دعائي، إضافة إلى تعزيز التعاون الأمني بين الجانبين.

2. اتفاق الطرفين على منع أي نشاط يُهدّد أمن أحدهما أو استقراره ينطلق من أراضي الطرف الآخر، وذلك وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

3. إقرار آلية مشتركة لمتابعة تنفيذ الاتفاق، تشمل إنشاء خط اتصال مباشر بين دمشق وأنقرة، وتعيين ممثلين أمنيين في سفارتي البلدين.

وجاء توقيع دمشق تحت ضغط التهديدات التركية بالاجتياح العسكري، ما دفعها للتنازل عن بعض مطالبها السابقة، إضافة إلى ترسيخ الاعتراف التركي بسيطرتها على لواء الاسكندرونة ة، كما بحث الرئيسان السوري والمصري في شرم الشيخ تطورات الأزمة، بينما أكد بيان «إعلان دمشق» في 12 تشرين الثاني 1998 أهمية التضامن العربي ودعم التحرك العربي المشترك[5].

المحور الثاني:
العلاقات التركية السورية 1998 - 2011

اولاً: التعاون السياسي والأمني بعد اتفاقية أضنة

شهدت العلاقات التركية – السورية تحولاً مفصلياً عام 1998 عقب توقيع اتفاقية أضنة، التي جاءت بعد تهديد تركي مباشر بالتدخل العسكري إذا استمرت دمشق في دعم حزب العمال الكردستاني

(1) عباس سعدون رفعت ، السياسة التركية تجاه سورية بعد العام 2002، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2015، ص 74–75.

(2) * وُلد حافظ الأسد في القرداحة عام 1930، وانضم إلى حزب البعث عام 1947، وبرز مبكراً في النشاط الطلابي. التحق بالكلية الحربية عام 1952، وكان من مؤسسي اللجنة العسكرية السرية داخل الجيش. شارك في انقلاب 8 آذار 1963 الذي أوصل البعث إلى السلطة، وتدرّج في المناصب حتى أصبح رئيساً للجمهورية لاحقاً. ينظر: خليل شاخكي، كرد سوريا في عهد حافظ الأسد 1970–2000، دار الخليج للصحافة والنشر، عمّان، 2018، ص 17.

(3) مداح

(4) عبد الله راشد سلامه العرفان، شيرين عبد الله إبراهيم الهيلات، «أثر التدخل التركي في شمال سورية على العلاقات السورية – التركية للمدة (2019–2011)»، مجلة العلوم السياسية، العدد (63)، حزيران 2022، جامعة بغداد ، ص 123.

(5) مداح عبدالقادر، المصدر السابق، ص135–134.

وزعيمه عبد الله أوجلان. وقد شكّل الاتفاق نقطة انطلاق لمرحلة جديدة بين الجانبين، إذ نصّ على إقامة علاقات دبلوماسية وفتح سفارات، لكنه ركّز أساساً على الملف الكردي، حيث التزمت سورية بمنع أي نشاط يستهدف أمن تركيا، وقامت بترحيل أوجلان، واعترافها بالحزب كمنظمة إرهابية، ووقف أي دعم له داخل الأراضي السورية أو ضد تركيا[1].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية[2]* إلى الحكم عام 2002، أعادت أنقرة صياغة سياستها تجاه دمشق لتعزيز علاقاتها الإقليمية وتجاوز الإرث التوتري السابق، إلى جانب معالجة التحديات الاقتصادية، وفي المقابل اتجهت سورية إلى الانفتاح على تركيا وتطوير العلاقات الثنائية[3]، مستفيدة من تبدل المزاج السياسي التركي تجاه الولايات المتحدة و»(الكيان الصهيوني)»، واعتبار الأخيرة العدو الأول وفقاً لاستطلاعات الرأي، ما أسهم في تعزيز التقارب السوري - التركي وتوسيع مجالات التعاون خلال تلك المرحلة[4].

ومنذ توقيع اتفاق أضنة في كانون الثاني 1998 وحتى حزيران 2002، شهدت العلاقات التركية - السورية تحسناً ملموساً على المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية، مع أكثر من 12 زيارة رسمية أسفرت عن اتفاقات اقتصادية وثقافية، وإعادة تشغيل خط سكك الحديد دمشق - إسطنبول، وفتح معبر حدودي جديد، وإلغاء الازدواج الضريبي. وفي حزيران 2002 تم توقيع اتفاق تعاون عسكري شمل التدريب المشترك وتبادل زيارات الضباط والتعاون في الصناعات الدفاعية، وعزز فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات تشرين الثاني 2002 هذه الدينامية، إذ أعلن عبدالله غول[5]* عزمه تطوير العلاقات مع سورية، وكانت دمشق من أوائل المهنئين، مؤكدة رغبتها في تعزيز التعاون ودعوة غول لزيارة البلاد[6]، ومع نهاية عام 2002، امتد التقارب بين تركيا وسورية إلى المستوى الشعبي، حيث شهدت مدن حدودية مثل القامشلي ورأس العين وباب الهوى لقاءات واسعة بين العائلات دون الحاجة

(1) اسيل صبحي عيد ، المصدر السابق، ص80.

(2) * حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي تركي تأسس عام 2001، وصل إلى الحكم عام 2002 بقيادة أردوغان، ويمثل تياراً محافظاً ذا توجه إسلامي معتدل، وقاد إصلاحات سياسية واقتصادية، كما لعب دوراً مهماً في إعادة تشكيل السياسة الخارجية التركية. ينظر: رواء جاسم لطيف السعدي، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، 2010، ص 66-60.

(3) لمى مطير حسن، العلاقات السورية التركية من التعايش الى الازمات ،مجلة كلية التربية - جامعة واسط، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الاول، 18- 11-2021. ص 628.

(4) تمام قيس، العلاقات السورية - التركية: الواقع واحتمالات المستقبل ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية / جامعة دمشق، 2015، ص 151-150.

(5) * عبد الله غول هو سياسي تركي بارز، شغل منصب رئيس الجمهورية (2014-2007). كان من مؤسسي حزب العدالة والتنمية. تولى وزارة الخارجية قبل الرئاسة. ساهم في تعزيز العلاقات الإقليمية ومنها التقارب مع سورية. يُعد من الشخصيات المعتدلة في الحزب. ينظر: جيم زانوتي، تركيا والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، دار المناهل للنشر، 2013، (د.م)، ص 75-76.

(6) وليد رضوان ، المصدر السابق، ص 354.

لتأشيرات، ما عزز الروابط الاجتماعية وأسهم في توطيد العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية. وفي بداية عام 2004، شهدت العلاقات تطوراً مهماً على الصعيد الدبلوماسي، إذ قام الرئيس السوري بشار الأسد[1]* في 6 كانون الثاني 2004 بزيارة رسمية إلى تركيا، التقى خلالها بالقيادات التركية ووقع عدة عقود واتفاقيات هامة في مجالات مختلفة. وقبل نهاية العام، زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان[2]* دمشق في 24-23 ديسمبر، في زيارة اتسمت بتجاوز البروتوكولات الرسمية، ما عكس مستوى التقارب وبلوغ العلاقات مرحلة من التنسيق الاستراتيجي، وأسهم في تبديد المخاوف المتبادلة وترسيخ علاقات أكثر ثباتاً بين البلدين[3]، وفي عام 2010، وبعد اعتداء (الكيان الصهيوني) على أسطول الحرية وسقوط شهداء أتراك، زار الرئيس السوري بشار الأسد إسطنبول لتقديم العزاء، مؤكداً مع أردوغان أن (الكيان الصهيوني) تهدف لمعاقبة تركيا على مواقفها الداعمة للقضايا العربية، واستمرت العلاقات بالتحسن حتى ذلك العام. ومع اندلاع الثورات العربية في 2011 ودعم تركيا للثورات، بدأت مرحلة الانفصال بين الجانبين، منهية نحو عقد من العلاقات المزدهرة، ودخلت العلاقات منذ ذلك الحين في مسار سريع نحو القطيعة[4].

ثانياً: التبادل التجاري بين تركيا وسورية 1998-2011

بالرغم من أن العامل الاقتصادي والتجاري لم يكن طيلة مراحله التاريخية العامل الذي له تأثيراً في رسم سياسات دول منطقة الشرق الأوسط تجاه بعضها البعض الاخر مقارنةً بالعوامل الاخرى كالعامل الإثني، والديني، والسياسي، والعسكري، فإن الواقع المعاصر الذي يمر بالمنطقة يظهر حضور البعد الاقتصادي بشكل متزايد في تأثيرات المنطقة، وتحديداً في عام 1991م ، وعند تراجع الاعتبارات الأيديولوجية، والسياسية، والتقليدية،أخذت العلاقه ما بين دول الشرق الأوسط تشهد توسعاً ملحوظاً في التفاعلات الاقتصادية، وفي هذا السياق، برز الجانب التركي بوصفه مثالاً واضحاً على هذا

(1)* بشار حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية الاسبق تولى رئاسة الجمهوري السورية منذ عام 2000، وُلد في دمشق عام 1965، وتخرج طبيبًا في اختصاص طب العيون قبل انتقاله إلى العمل السياسي إثر وفاة شقيقه باسل الأسد، تولى الحكم بعد تعديل دستوري، وشهدت فترة رئاسته تحولات سياسية بارزة، أبرزها اندلاع الأزمة السورية عام 2011 وما رافقها من تطورات داخلية وإقليمية. ينظر: إيال زيسر، باسم الأب: بشار الأسد - السنوات الأولى في الحكم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2005، ص-41 45.

(2)* وُلد رجب طيب أردوغان في 26 شباط 1954 في إسطنبول لأسرة متواضعة من أصول جورجية، وقضى جزءاً من طفولته في مدينة ريزة قبل أن يعود إلى إسطنبول. نشأ في ظروف اقتصادية صعبة، حيث عمل في صغره للمساهمة في إعالة أسرته ومتابعة تعليمه. ويُعد من أبرز الساسة الأتراك، إذ شغل منصب رئيس الوزراء (2014-2003) ثم رئيس الجمهورية منذ عام 2014، وكان له دور محوري في رسم السياسة الخارجية التركية، خاصة تجاه الشرق الأوسط. ينظر: حسين بسلي وعمر أوزباي في كتاب: رجب طيب أردوغان: قصة زعيم، ترجمة د. طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2011.

(3) المركز السوري ، المصدر السابق، (د.ص).

(4) محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية 2012-2007، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب ، جامعة الازهر، 2013، ص 120.

التحول، حيث بدأت تركيا تهتم بفتح أسواق الشرق الاوسط امام منتجاتها، والطموح للوصول إلى أسواق الطاقة، فضلاً عن تشجيع الشركات التركية بالدخول الى أسواق الشرق الاوسط وجذب الاستثمارات منها، كما انتهجت انقرة سياسة تصفير عام 2002، التي كانت موجّهه نحو تهيئة بيئة إقليمية أكثر ملاءمة لتوسّع الاقتصاد التركي، وتمكين تركيا من لعب دور الوسيط والفاعل الإقليمي في محيطها القريب، اتجهت أنقرة منذ عام 2004 إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتنشيط الحركة التجارية، متجاهلة العديد من القضايا الخلافية، وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع سورية في مطلع 2004 [1].

شهدت العلاقات الاقتصادية السورية - التركية تطورا ملحوظاً عقب توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة، إذ أسهمت الاتفاقية في إنجاز عدد من المشاريع الصناعية والخدمية ومشاريع البنى التحتية، فضلاً عن زيادة تدفق السلع بين الجانبين، وقد هدفت الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة في كلا البلدين، وإزالة القيود التدريجية المفروضة على تجارة السلع بما فيها المنتجات الزراعية، إضافة إلى توسيع نطاق التجارة البيئية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات المشتركة[2].

أولاً: تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاؤها: نصّت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات السورية المنشأ فور دخولها حيّز التنفيذ، بينما خضعت الرسوم المفروضة على الواردات التركية لبرنامج تنفيذي تدريجي شمل ما يأتي[3]:

1. إلغاء الرسوم البالغة 1٪ و1.5٪ و1.7٪ و3٪ و3.5٪ عند سريان الاتفاقية.
2. إلغاء رسوم 5٪ خلال ثلاث سنوات.
3. إلغاء رسوم 10٪ و11.7٪ و14.5٪ خلال ست سنوات.
4. إلغاء رسوم 20٪ و23.5٪ خلال تسع سنوات.
5. إلغاء رسوم 29٪ و35٪ و47٪ خلال اثنتي عشرة سنة من بدء التنفيذ.
6. كما تقرر تخفيض كل الرسوم التي تتجاوز 50٪ إلى 50٪ فقط، تمهيداً لإلغائها خلال اثنتي عشرة سنة.
7. إضافة إلى إلغاء جميع الرسوم المفروضة على تجارة تقنيات المعلومات فوراً، وشمل الإلغاء كذلك الضرائب ذات الطبيعة الجمركية على الواردات.

ثانياً: حماية الصناعات الوطنية والتعامل مع الأزمات: راعت الاتفاقية خصوصية الصناعات السورية الناشئة أو قيد إعادة الهيكلة، فأجازت لسورية اعتماد إجراءات استثنائية لمدة خمس سنوات، بحيث لا تتجاوز الرسوم المفروضة على الواردات التركية 25٪ من قيمة السلعة، كما منحت الاتفاقية أياً من الطرفين حق اتخاذ إجراءات تقييدية مؤقتة عند تعرض ميزان المدفوعات لصعوبات، شريطة أن تكون محدودة المدة ومرتبطة حصراً بعلاج الخلل، وألزمت الاتفاقية الطرفين بعدم فرض رسوم جمركية جديدة أو إجراءات ذات أثر مماثل، وإلغاء جميع القيود الكمية وإجراءات الحظر على الصادرات والواردات، إضافة إلى رفع القيود على

(1) عباس سعدون رفعت ، المصدر السابق، ص 256- 257.

(2) محمود خليل يوسف القدرة، المصدر السابق، ص 113-114.

(3) عهد غزالة ، تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق، 2005، ص9-8.

الدفعات المالية المرتبطة بالتجارة والاستثمار، وعدم فرض أية قيود على تحويل العملة[1].

ثالثاً: التعاون القطاعي والمشاريع المشتركة: تطرقت الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات متعددة، شملت الاقتصاد والصناعة والزراعة والخدمات، إلى جانب دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد انعكس ذلك عملياً بإقرار الحكومة السورية لأكثر من 30 مشروع استثمار تركي بين عامي 2005 و2007، بقيمة بلغت نحو 150 مليون دولار، فضلاً عن تأسيس شركة مشتركة للتنقيب عن النفط عام 2006[2] .

رابعًا: تطور التبادل التجاري والاستثمار: أدى دخول اتفاقية التجارة الحرة حيّز التنفيذ مطلع عام 2007 إلى طفرة كبيرة في حجم التبادل التجاري بين البلدين؛ فارتفع من 796 مليون دولار عام 2006 إلى 2.5 مليار دولار عام 2010. وبلغت قيمة الواردات التركية من سورية في العام نفسه نحو 663 مليون دولار، في حين بلغت الصادرات التركية 1.85 مليار دولار. كما بلغ حجم الاستثمارات التركية في سورية حوالي 260 مليون دولار، لتحتل الشركات التركية المرتبة الأولى بين الاستثمارات الأجنبية في البلاد[3]، وارتفع حجم التبادل التجاري إلى 1.7 مليار دولار عام 2008، ثم إلى ملياري دولار عام 2009، مع توقعات بتجاوزه 5 مليارات دولار خلال سنوات قليلة، ما كان سيجعل تركيا الشريك التجاري الأول لسورية. وقد بلغت الصادرات التركية إلى سورية عام 2008 نحو 1.1 مليار دولار بزيادة 40٪ عن عام 2007، بينما بلغت الواردات التركية من سورية 239 مليون دولار بزيادة 70٪ عن العام نفسه. كما تجاوزت الاستثمارات التركية المشمولة بقانون تشجيع الاستثمار الأجنبي 500 مليون دولار في عام 2008[4].

وهكذا، عكست المعطيات الاقتصادية المتزايدة تطور العلاقات بين الجانبين بصورة مطّردة، خاصة مع تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة التي سمحت بتدفق السلع وإقامة مشاريع صناعية وخدمية مشتركة، ما جعل التعاون الاقتصادي بين سورية وتركيا نموذجًا متقدّمًا في المنطقة خلال تلك الفترة.

ثالثاً: الوساطة التركية بين سورية و(الكيان الصهيوني)

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحولات عميقة في الشرق الأوسط، أسهمت في إعادة تشكيل أدوار القوى الإقليمية، ومنها تركيا التي سعت إلى توظيف موقعها الجغرافي وعلاقتها المميّزة (بإلكيان الصهيوني) للانخراط في عملية السلام العربية – الصهيونية، وقد استخدمت أنقرة هذا التقارب للضغط على سورية في ملفات أمنية وسياسية، أبرزها دعم دمشق لحزب العمال الكردستاني، وقضايا المياه، وارتباطها بملف الجولان، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، اتجهت السياسة التركية نحو نهج أكثر انفتاحاً وتوازناً مع دول الجوار، مما مهّد لقيامها بدور الوسيط بين سورية و(الكيان الصهيوني) عام 2008[5].

(1) محمود خليل يوسف القدرة، المصدر السابق، ص 115.
(2) المصدر نفسه، ص 115.
(3) المصدر نفسه .
(4) صداح أحمد الحباشنة ، العلاقات التركية السورية (2002–2010)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب، المجلد 10 العدد 1، 2013، ص100.
(5) رنا عبد العزيز الخماش، العلاقات التركية – الإسرائيلية رنا عبد العزيز الخماش، مركز دراسات الشرق

قادت تركيا جهود وساطة بين سورية و«(الكيان الصهيوني)» بعد حرب تموز عام 2006، بهدف إعادة إطلاق مسار السلام وإيجاد أرضية تفاوضية مشتركة، بدأت المفاوضات غير المباشرة في إسطنبول في أيار 2008، حيث ركزت على الانسحاب ال(الكيان الصهيوني)ي من هضبة الجولان، الإجراءات الأمنية، المياه، وعلاقات التطبيع، تبعتها جولات لاحقة في حزيران وتموز 2008، مدعومة بتحركات فرنسية وأمريكية لتعزيز فرص نجاح العملية، مع تأكيد سورية على ضرورة وجود ضمانات (الكيان الصهيوني) ية مكتوبة قبل الانتقال إلى المفاوضات المباشرة أسفرت هذه الجولات عن تقدم ملموس، إذ أبدى رئيس الوزراء ال(الكيان الصهيوني) آنذاك أيهود أولمرت[1]* استعداداً للانسحاب الكامل من هضبة الجولان حتى حدود 4 حزيران 1967، [2].

أكد ذلك الرئيس السوري بشار الأسد في أيلول 2009 بأن الطرفين كانا «قاب قوسين أو أدنى من توقيع اتفاقية سلام»، إلا أن العملية توقفت بسبب حرب (الكيان الصهيوني) على قطاع غزة (عملية الرصاص المسكوب في كانون الاول عام 2008 – كانون الثاني 2009)، وتغير القيادة ال(الكيان الصهيوني) بعد انتخابات شباط 2009 وصعود حكومة نتنياهو، التي رفضت استئناف المفاوضات غير المباشرة، مطالبة بمفاوضات مباشرة خالية من شروط مسبقة وبوساطة محتملة من فرنسا[3]، كما ساهمت أحداث لاحقة، مثل حادثة سفينة (مافي مرمرة) في أيار عام 2010، في توتر العلاقات التركية – ال(الكيان الصهيوني)، فيما لعبت العوامل الإقليمية، بما في ذلك النفوذ الإيراني، دورًا في إعاقة أي اتفاق سلام محتمل. ورغم ذلك، بقيت الوساطة التركية نقطة ارتكاز هامة، نظراً للثقة التي بنتها بين الطرفين السوري والتركي، ونجاحها في توفير أرضية للمفاوضات المباشرة، وهي تجربة تمثل أبرز محاولات الوساطة الإقليمية لحل الصراع العربي – ال(الكيان الصهيوني) في هذه المرحلة[4].

المحور الثالث:

مرحلة القطيعة والتصادم 2011 – 2016

اولاً: الموقف التركي من الأزمة السورية

تدهورت العلاقات السورية – التركية بشدة بعد عام 2011 نتيجة تبنّي أنقرة موقفاً داعماً لتغيير النظام السوري، وهو ما شكّل قطيعة مع مرحلة التعاون الواسع التي سبقت الأزمة، فبعد أن كانت تركيا تدعو في بداية الأحداث إلى إصلاحات سياسية محدودة، تحوّل موقفها سريعاً نحو احتضان المعارضة وتنظيم مؤتمرات داعمة لها، إلى جانب

الأوسط، عمان الاردن، 2010، ص 120–115.

(1) * إيهود أولمرت هو رئيس وزراء ا(لكيان الصهيوني) (2006–2009). شارك في مفاوضات غير مباشرة مع سورية بوساطة تركية. أبدى استعداداً للانسحاب من الجولان. ارتبطت فترة حكمه بمحاولات تسوية الصراع العربي – الصهيوني. انتهت ولايته بسبب أزمات سياسية داخلية. ينظر: حاتم يحيى البراوي، المنظومة السرية للحرب النفسية الإسرائيلية: دراسة تحليلية شاملة معمقة لإستراتيجيات عمليات الوعي في البُعد السياسي، دار لولو للنشر، ديسمبر 2024، ص 133.

(2) ميلاد العوده الله، قصة المفاوضات السورية – الإسرائيلية في تركيا عام 2008، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 48–47، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2015، ص 74–62.

(3) ميلاد العودة الله، المصدر السابق .ص75.

(4) المصدر نفسه، 76–75

التنسيق مع قوى إقليمية ودولية ضد دمشق، وترافق ذلك مع استقبال تركيا للاجئين وقطع العلاقات الدبلوماسية، وصدور تهديدات بالتدخل العسكري وإجراءات كإجبار طائرات متجهة إلى سورية على الهبوط للتفتيش، وفي المقابل اتهمت دمشق أنقرة بدعم مجموعات مسلّحة وتسهيل دخولها عبر الحدود، معتبرة أن سياسات حزب العدالة والتنمية أسهمت في تفاقم الأزمة، كما امتد التوتر إلى المجال الاقتصادي، إذ علّق الطرفان صادراتهما المتبادلة، ما أدى إلى خسائر كبيرة وإيقاف معظم الاتفاقيات الثنائية التي كانت قد حُقّقت خلال العقد السابق[1].

منذ اندلاع الاحتجاجات في سورية عام 2011، سعت تركيا إلى إقناع الرئيس بشار الأسد بإجراء إصلاحات سياسية شاملة، مستندة إلى علاقات التعاون السابقة وعرضت تقديم دعم فني وسياسي، وأصدرت أنقرة بيانات متعددة عبرت فيها عن قلقها، وأجرت اتصالات مباشرة مع دمشق، كما أوفدت وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو ووفوداً أمنية لنقل رسائل تطالب بالإسراع في الإصلاح ووقف العنف، لكن تجاهل الحكومة السورية لهذه المطالب، وتصاعد استخدامها القوة، دفع تركيا إلى تغيير خطابها تدريجياً، فمنذ حزيران عام 2011 بدأت أنقرة تنتقد علناً مآذارات النظام، وحملت زيارة داود أوغلو التالية لدمشق رسائل إنذار واضحة بأن استمرار العنف سيؤدي لفقدان الدعم التركي واحتمال تدخل دولي[2].

(1) لمى مطير حسن، المصدر السابق، ص 632-630.

(2) Turkey's Post-2011 Approach to Its Syrian Border and Its Implications for Domestic Politics, International Affairs, Vol. 93, No. 4, 2017 pp. 831-833

وبالتوازي، تحولت تركيا إلى دعم المعارضة السورية سياسياً، فاستضافت مؤتمرات عدة للمعارضة في حزيران وتموز عام 2011، فضلاً عن احتضان اجتماع جماعة الإخوان المسلمين[3]*، في إطار سياسة حزب العدالة والتنمية الداعمة للحركات الإسلامية في دول الربيع العربي، وتعمق التحول التركي بفعل المخاوف من تفاقم الأزمة وتحولها إلى صراع أهلي، فضلاً عن القلق من تنامي النزعات الانفصالية الكردية وتأثيرها على أمنها القومي، ومع فشل جهود الوساطة،[4]، وطالبت تركيا في تشرين الثاني عام 2011 بتنحي الرئيس الأسد، وفرضت عقوبات شملت تجميد الأرصدة السورية ووقف التعاون العسكري، منهية بذلك مرحلة طويلة من التقارب بين البلدين[5]

(3)* تُعد جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، التي تأسست عام 1942 بقيادة مصطفى السباعي، من أبرز قوى المعارضة، إذ شكّلت تهديدًا مبكرًا لنظام الحكم، وهي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في مصر التي أسسها حسن البنا عام 1928. وقد شاركت في الحياة السياسية منذ الاستقلال، إلا أن وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة عام 1963 أدى إلى تقييد نشاطها وحظرها لاحقًا، مما أسهم في انقسامها إلى عدة تنظيمات أواخر الستينيات. ينظر: شاخكي خليل كود، سوريا في عهد حافظ الأسد 2000-1970، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمّان - العبدلي، 2018، ص 69.

(4) The Inflexibility of Turkey's Policy in Syria, IEMed, 2015،pp.2-5 .

(5) Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Press Statement Regarding Measures Adopted vis-à-vis the Syrian Administration, 30 November 2011: متاح على الرابط ،
https//:www.mfa.gov.tr/press-statement-regarding-measures-adopted-vis-vis-the-syrian-administration-30-november.2011-en.mfa .

وتم تأسيس المجلس الوطني السوري[1]* في يوم 2 تشرين الاول من العام 2011م فضلاً عن مساهمة تركيا عن تكشيل مجموعة «اصدقاء سورية» ، والتي كانت الهدف منها دعم الانتفاضة السورية والضغط على الحكومة السورية، وفي يوم 2 نيسان من 2012م استضافت تركيا مؤتمر اصدقاء سورية الثاني والذي اكد فيه وزير الخارجية التركية على مجموعة من الاهداف منها تقديم الدعم والمساعدات للمعارضة السورية والانتفاضة في سورية، وفي شهر تشرين الثاني عام 2012 تم الاتفاق النهائي عن توحيد المعارضة السورية في قطر تحت مسمى «الائتلاف الوطني لقوى الثورة المعارضة السورية»[2]* وفي عام 2014، وبعدها اعلنت تركيا اعترافها بالائتلاف ووصفه الممثل الشرعي لشعب سورية[3] .

و يمكن تلخيص الموقف التركي من الثورة السورية بثلاث مراحل رئيسية[4]:

1. **مرحلة التواصل ومحاولة الإصلاح**: استندت تركيا في بداية الأزمة إلى علاقاتها الجيدة مع دمشق، فحاولت تقديم النصح للنظام السوري ودفعه لإجراء إصلاحات شاملة تضمن تهدئة الأوضاع، وقد عبّرت الخارجية التركية في بيانات متتابعة عن دعمها للاستقرار في سورية، فيما أجرى رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان اتصالاً بالرئيس بشار الأسد في نيسان عام 2011 محذّراً من استمرار العنف ومطالباً ببدء إصلاحات جدية.

2. **مرحلة التراجع والضغط**: مع اتساع الاحتجاجات وتصاعد القمع، فقدت تركيا ثقتها بجدية النظام السوري في الاستجابة لمطالب الإصلاح. وأدى ذلك إلى تراجع واضح في العلاقات، ترافق مع موقف تركي أكثر حدّة تمثل في دعم القرارات الدولية ضد النظام، وفرض ضغوط سياسية واقتصادية عليه، إضافة إلى احتضان المعارضة السورية وفتح المجال أمامها لتنظيم مؤسساتها.

3. **مرحلة القطيعة الكاملة**: بعد فشل كل المساعي التركية لثني النظام عن نهجه العنيف، وخاصة عقب مجزرة الحولة عام 2012م التي أدت إلى إدانة دولية واسعة، أعلنت أنقرة في 31 أيار عام 2012 طرد جميع الدبلوماسيين السوريين، معتبرة ما حدث جريمة ضد الإنسانية. ومنذ ذلك الحين تبنّت تركيا دعم المعارضة السورية بشكل كامل، وسعت مع الدول الغربية إلى تشكيل تحالفات خارج مجلس الأمن، كما طالبت بإقامة منطقة آمنة على حدودها، ووصل الأمر إلى نشر صواريخ «باتريوت» التابعة

(1) * المجلس الوطني السوري هو كيان سياسي تأسس في 2 تشرين الأول 2011، وكان هدفه تمثيل المعارضة السورية، ضم قوى سياسية متعددة، وحصل على دعم إقليمي ودولي، كما لعب دوراً في المرحلة الأولى من الثورة السورية. ينظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، الأوضاع السورية والتحديات الاجتماعية والمستقبلية، الدوحة، 2011، ص 4-3، متاح على الرابط: www.dohainstitute.org

(2) * تأسس الائتلاف الوطني عام 2012 في قطر ليكون مظلة سياسية للمعارضة السورية، وحظي باعتراف دولي واسع، وكان هدفه تمثيل الشعب السوري، كما شارك في مفاوضات دولية، ويعد بديلاً عن المجلس الوطني السوري. ينظر: شمس الدين الكيلاني، مدخل في الحياة السياسية السورية: من تأسيس الكيان إلى الثورة، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2017، ص 168-167.

(3) ابراهيم يوسف عبيد ، الموقف التركي من الازمة السورية (2017-2011)، مجلة معالم للدراسات القانونية واليساسية العدد الاول ،2017، ص36.

(4) المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، المصدر السابق. (د.ص).

للناتو على الحدود الجنوبية لتركيا.

ومع تدهور العلاقات، واصل النظام السوري تصعيد خطابه العدائي ضد تركيا، متهماً إياها بفتح الحدود أمام «الإرهابيين»، ومقدماً شكاوى للأمم المتحدة بهذا الخصوص، وبلغ التوتر ذروته عام 2013 عندما اتهم وزير الإعلام السوري عمران الزعبي الحكومة التركية بالمسؤولية المباشرة عن تفجيرات الريحانية عام 2013م، وهو ما عكس حجم الانقسام والعداء الذي وصلت إليه العلاقات بين الجانبين نتيجة التأييد التركي الواسع للثورة السورية.

وأعاد النظام السوري في عام 2012 فتح القنصلية السورية في غازي عينتاب بعد إغلاقها، وردّ وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو[1]* بتأكيد أن تركيا مفتوحة أمام كل معارض سوري، إلا أن هذا الموقف انعكس سلباً على تركيا مع تدفّق ما يقارب أربعة ملايين سوري إليها، وتواصل التوتر بين الجانبين عقب إسقاط الدفاعات السورية طائرة حربية تركية في 22 حزيران عام2012م بدعوى اختراقها الأجواء السورية، بينما أظهرت التحقيقات التركية لاحقاً أن الطائرة سقطت بعد إصابتها بصاروخ مضاد للطيران وفقدان الطيارين السيطرة عليها[2].

أما عام 2013 فمثّل نقطة تحوّل في السياسة التركية تجاه الأزمة، إذ تراجع نفوذها على المعارضة السورية مع ضعف دور جماعة الإخوان المسلمين التي كانت الأقرب إلى الرؤية التركية، والتي دعمتها أنقرة لتكون واجهة العمل المعارض عبر المجلس الوطني السوري الذي كان لتركيا تأثير واسع على مؤسساته خلال الأشهر الأولى من الثورة، وفي عام 2014 واجهت تركيا اتهامات دولية وإقليمية بالتعاون مع تنظيم داعش (الارهابي)[3]*، فسعت إلى نفيها بفتح حدودها أمام قوات البيشمركة لعبورها نحو كوباني لقتال التنظيم في 20 تشرين الأول 2014. وقد اعتبرت الحكومة السورية هذا الإجراء انتهاكاً لسيادتها بعد عشرة أيام فقط من دخول قوات البيشمركة الأراضي السورية عبر تركيا[4].

ثانياً: التدخل العسكري التركي في شمال سورية

بدأت مرحلة التدخل التركي غير المباشر في الأزمة السورية منذ أواخر 2011 وحتى عام 2015، واتسمت بدعم أنقرة لفصائل المعارضة ولا سيما الجيش السوري الحر فقد اتفقت تركيا مع الولايات المتحدة على تدريب وتسليح مجموعات من المعارضة داخل الأراضي التركية، على أن تتولى الاستخبارات التركية اختيار العناصر المعتدلة،

(1) * أحمد داود أوغلو هو وزير خارجية تركيا (2009 2014) ثم رئيس وزرائها (2016-2014). يُعد صاحب نظرية "العمق الاستراتيجي". لعب دوراً أساسياً في صياغة السياسة الخارجية التركية. قاد الانفتاح على سورية قبل 2011. كان مهندس سياسة "صفر مشاكل. ينظر: جنى جبو، تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 43-42.

(2) لمى مطير حسن، المصدر السابق، ص 633.

(3) * تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو تنظيم ارهابي متطرف أعلن "الخلافة" عام 2014. سيطر على مناطق واسعة في العراق وسورية. اعتمد العنف المسلح والإرهاب. واجه تحالفاً دولياً. يُعد من أخطر التنظيمات في العصر الحديث. ينظر: محمد العبيدي، نيللي لحود، دانيل ميلتون، بريان برايس، الجماعة التي تسمي نفسها دولة: فهم تطور تنظيم الدولة الإسلامية وتحدياته، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2015، ص 9-8.

(4) لمى مطير حسن، المصدر السابق.، ص 634.

بينما توفر واشنطن السلاح والتجهيزات، وشملت الدفعة الأولى نحو 4000 مقاتل، مع استبعاد وحدات حماية الشعب الكردية[1]* التي تعدّها أنقرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني[2]، ومع تمدّد تنظيم «داعش» (الارهابي) في العراق وسورية عام 2014، بدأت عمليات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في آب 2014، وترافق ذلك مع تفاهمات تركية – أمريكية لتقديم الدعم الجوي للمجموعات المدرّبة تمهيداً لعودتها إلى الداخل السوري ومواجهة التنظيمات المتطرفة، كما سعت تركيا خلال هذه المرحلة إلى الحصول على موافقة واشنطن لإنشاء منطقة آمنة على حدودها مع سورية، بهدف توفير ملاذ للاجئين وتأمين الحدود وإبعاد خطر وحدات حماية الشعب غرب الفرات، غير أنّ الإدارة الأمريكية رفضت المقترح[3].

وأدّت التطورات السريعة على الحدود – ومنها سيطرة وحدات حماية الشعب على كوباني وتل أبيض، وتهجير السكان العرب والتركمان منهما، إضافة إلى تقدم «داعش» نحو إعزاز – إلى تغيّر الموقف التركي باتجاه التدخل العسكري المباشر، ورأت أنقرة أن هذه السيطرة الكردية قد تفضي إلى ربط مناطق الأكراد في سورية بنظرائهم في تركيا والعراق، الأمر الذي تعتبره «خطاً أحمر»، كما سعت أنقرة إلى خلق توازن ميداني مقابل النفوذ الإيراني المتصاعد في سورية، وفي آب 2016 بدأت تركيا أول تدخل عسكري مباشر عبر عملية درع الفرات التي استهدفت طرد «داعش» من جرابلس بعد هجماته على ولاية كيليس، ثم توسعت العمليات لتشمل مواقع وحدات حماية الشعب وقوات سورية الديمقراطية[4]*، وقد شاركت القوات الخاصة والدبابات والمدفعية والطيران التركي في العملية[5]، بحلول عام 2017 تمكنت تركيا من بسط سيطرتها على الشريط الحدودي الممتد من طرابلس إلى إعزاز والباب، مبرّرة ذلك بمنع توسع القوات الكردية غرب الفرات، وفي عام 2018 سيطرت بالتعاون مع فصائل مسلّحة على عفرين، ثم شرعت بإحداث تغييرات ديموغرافية عبر توطين نازحين مكان السكان الأكراد، مستندة إلى مزاعم بوجود وثائق عثمانية تؤكد تبعية مناطق في شمال سورية لها، وتوسّع النفوذ التركي لاحقاً بذريعة مواجهة الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني، ليشمل الجوانب الإدارية والخدمية؛ حيث استُخدمت اللغة التركية في اللافتات والمؤسسات، وأُنشئت شبكة كهرباء في طرابلس، كما رُفعت صور للرئيس أردوغان في بعض المنشآت، ما عكس اتجاهاً لترسيخ

(1) * وحدات حماية الشعب، وهي قوة عسكرية كردية تأسست في سورية عام 2011، تُعد الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، ولعبت دوراً في محاربة داعش، كما تدعمها الولايات المتحدة الامريكية، وتعتبرها تركيا امتداداً لحزب العمال الكردستاني. ينظر: نيازحامد برايم،عيد الخيانة، المصدر السابق، ص13.

(2) لمى مطير حسن، المصدر السابق.، ص 634.

(3) حمد طلعت، العلاقات التركية – الروسية: مجالات التقارب وقضايا (الخلاف) ، مجلة رؤية تركية ، العدد 6، صيف 2013، ص 110.

(4) * قوات سورية الديمقراطية هي تحالف عسكري تأسس عام 2015 بقيادة كردية، يضم فصائل عربية وكردية، لعب دوراً في قتال تنظيم داعش ويحظى بدعم أمريكي، سيطر على مناطق واسعة شمال شرق سورية. ينظر: نيازحامد برايم،عيد الخيانة، المصدر السابق، ص 10.

(5) افراح ناصر حاسم ، الازمة السورية وتأثيراتها في العلاقات التركية الروسية (2016–2011)، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ،2020، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، ص 559–558.

حضور تركي مباشر في تلك المناطق[1]، كما أطلقت أنقرة عام 2019 عملية «نبع السلام» مستفيدة من إعلا انسحاب الولايات المتحدة الامريكية قواتها، وتوغلت تركيا بعمق 20 ميلاً داخل شمال سورية بحجة إبعاد القوات الكردية وإنشاء منطقة عازلة تُعاد فيها توطين نحو مليون لاجئ[2].

ثالثاً: العلاقات التركية – السورية 2023-2021

التحولات والدوافع

شهدت العلاقات التركية – السورية في الفترة 2023-2021 تحوّلات ملموسة، انتقلت من حالة التوتر الأمني والنزاع على شمال سورية إلى بدايات تواصل دبلوماسي مدعوم بعوامل متشابكة، لعبت الوساطات الروسية والإيرانية دوراً رئيسياً، إضافة إلى الضغوط الداخلية التركية، أبرزها ملف اللاجئين وتأثير الانتخابات، فضلاً عن أحداث إنسانية مشتركة، مثل زلزال شباط 2023، الذي أتاح إدخال عنصر «الدبلوماسية الإنسانية» في مسار العلاقات[3].

وبالرغم هذه التطورات، بقيت الخلافات الأساسية قائمة، بما يشمل استمرار الوجود العسكري التركي في شمال سورية، وموقف دمشق من المعارضة المسلحة، وقضية التنظيمات الكردية، لكنها خلقت نافذة مؤقتة لحوارات محتملة وعملية تطبيع تدريجية، تعتمد على خطوات متدرجة وشروط متبادلة، وقد ساعدت في ذلك سوابق إقليمية في التقارب مع نظام الأسد منذ 2018، حيث أعادت بعض الدول العربية فتح سفاراتها وتبادل الزيارات، مدفوعة بمصالح سياسية واقتصادية وأمنية، وبضغط روسي و(الكيان الصهيوني) في إطار التوازن الإقليمي[4]، في الأردن، كان للعوامل الاقتصادية والأمنية واللاجئين دور كبير في قرار الانفتاح على دمشق، بينما عادت الإمارات للتطبيع بدوافع مرتبطة بالسياسة الداخلية للمنطقة والرغبة في كبح النفوذ الإيراني وبشكل عام، فشلت قوى المعارضة السورية في تحقيق نجاح في التسويق لقضيتها، بينما أتاح التدخل الروسي تعزيز الدور الإقليمي لنظام الأسد، في ظل تراجع النفوذ الأمريكي، مما شجع خطوات التطبيع الجزئي، أما تركيا، فقد ظهرت دوافع التقارب مع دمشق من خلال مجموعة مترابطة من العوامل[5]:

1. التكيف مع المتغيرات الدولية: التدخل الروسي وإعادة رسم التوازنات، إضافة لانشغال الغرب بالحرب في أوكرانيا، دفع تركيا لإعادة التموضع في الشمال السوري دون مواجهة مباشرة.

2. التموضع الإقليمي: العودة لسياسة «صفر مشاكل» مع الدول العربية و(الكيان الصهيوني) لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية، وفتح أسواق جديدة للمنتجات التركية.

3. ملف اللاجئين السوريين: الضغط الداخلي وتحويل الملف إلى مادة سياسية دفع تركيا للبحث عن حلول جزئية عبر التطبيع.

4. الضغوط الاقتصادية: أزمات التضخم وأزمة كورونا دفعت تركيا لتوسيع علاقاتها الاقتصادية

(1) شيرين عبدالله الهيلات، و عبدالله راشد سلامه العرفان، المصدر السابق ص 128-127.

(2) المصدر نفسه ، ص 133-132.

(3) «التطبيع بين سورية وتركيا.. هدية بوتين لأردوغان»، مقال منشور في صحيفة الشرق الأوسط، متاح عبر الرابط:
https://english.aawsat.com/home/article/4071221

(4) مركز الحوار السوري، «دوافع الانفتاح التركي على نظام الأسد ومآلاته»، ورقة تحليلية، 2 تشرين الأول 2022، متاح عبر: https://sydialogue.org/

(5) المصدر نفسه.

مع الدول المجاورة.

5. الاستعداد للانتخابات التركية: التأثير الداخلي للرأي العام والانتخابات على السياسة الخارجية شجع أنقرة على التحرك بحذر تجاه دمشق.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن الفترة 2021–2023 تميزت بالتقارب الحذر بين تركيا وسورية، مدفوعاً بمزيج من الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، مع استمرار العقبات الأساسية التي تحول دون تطبيع كامل وفوري، ما يجعل العملية تراوح بين التمهيد الدبلوماسي وإدارة التوترات الأمنية بشكل متزامن.

المحورالرابع: الاستنتاجات والرؤية المستقبلية للعلاقات التركية - السورية

أولًا: الاستنتاجات العامة لمسار العلاقات التركية – السورية

تكشف الدراسة الشاملة لمسار العلاقات التركية – السورية خلال العقود الأربعة الماضية، بدءًا من اتفاق أضنة عام 1998، مرورًا بمرحلة الشراكة الاستراتيجية التي سادت بين عامي 2010–2004، وانتهاءً بمرحلة القطيعة والصراع بعد عام 2011، أن هذه العلاقة لم تتسم بالاستقرار البنيوي، بل ظلت تتحرك ضمن معادلة معقدة تتداخل فيها اعتبارات الأمن القومي، والهويات السياسية المتنافسة، والمصالح الإقليمية، فضلًا عن تدخلات القوى الدولية الفاعلة في الإقليم[1]، ويُظهر تحليل هذا المسار أن العلاقات الثنائية لم تكن يومًا منعزلة عن السياق الإقليمي والدولي، بل كانت انعكاسًا مباشرًا لتحولات ميزان القوى في الشرق الأوسط[2].

أولًا: أولوية الأمن القومي في تشكيل العلاقة: يتبيّن أن الأمن القومي شكّل العامل الأكثر تأثيرًا في توجيه العلاقات التركية – السورية عبر مختلف مراحلها. فتركيا تنظر إلى حدودها الجنوبية باعتبارها خط الدفاع الأول في مواجهة التنظيمات الكردية المسلحة، ولا سيما حزب العمال الكردستاني ووحدات الحماية الشعبية، وهو ما جعل الملف الأمني يتقدم على أي اعتبارات سياسية أو اقتصادية[3]، في المقابل، ترى سورية أن أي وجود عسكري تركي داخل أراضيها يمثل مساسًا مباشرًا بسيادتها الوطنية، وامتدادًا لملفات صراع تاريخية عالقة، مثل قضية لواء اسكندرونة، وتقاسم مياه نهر الفرات، وتؤكد هذه المعادلة أن أي مسار تطبيع جاد بين البلدين لا يمكن أن يحقق تقدمًا فعليًا دون معالجة الهواجس الأمنية المتبادلة ضمن إطار متوازن وملزم للطرفين[4].

ثانيًا: مركزية التوازنات الإقليمية في توجيه العلاقة: تُظهر الدراسة أن العلاقات التركية – السورية لم تُبنَ يومًا على قرار ثنائي مستقل، بل كانت دائمًا جزءًا من النظام الإقليمي الأوسع فقد جاء التقارب خلال العقد الأول من الألفية الجديدة في سياق سياسة صفر مشاكل مع الجوار التي تبنتها أنقرة، وتزامن مع سعي دمشق إلى

(1) محمد نور الدين، العلاقات السورية – التركية: الجذور والتحولات، مركز دراسات الوحدة العربية،، بيروت، 2012، ص 47–45.

(2) عبد الوهاب الأفندي، النظام الإقليمي العربي وتحولات القوة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص 112.

(3) كمال كِريشجي، تركيا والأمن الإقليمي، ترجمة مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص 88.

(4) فيصل جلول، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، دار الفارابي، بيروت، 2011، ص 175–173.

كسر العزلة الإقليمية التي فُرضت عليها بعد عام 2003[1] في المقابل، فإن تدهور العلاقات بعد عام 2011 ارتبط بدخول قوى دولية وإقليمية فاعلة إلى الساحة السورية، مثل روسيا وإيران والولايات المتحدة، فضلًا عن تصاعد دور الفاعلين من غير الدول، ما جعل مسار العلاقة مرتهنًا لتحولات ميزان القوى الإقليمي أكثر من كونه نتاجًا لإرادة سياسية ثنائية[2].

ثالثًا: البعد الإنساني وتحول قضية اللاجئين: أصبح البعد الإنساني، ولا سيما ملف اللاجئين السوريين، عنصرًا مركزيًا في معادلة العلاقات بعد عام 2011، فقد استضافت تركيا أكثر من 3.5 مليون لاجئ سوري، ما حوّل هذه القضية إلى ملف داخلي ضاغط على صانع القرار التركي، وورقة تفاوضية إقليمية في آن واحد[3] كما بات ملف اللاجئين أحد أبرز العوائق أمام أي مسار تطبيع، إذ يرتبط مستقبل العلاقات بإيجاد صيغة قانونية وإنسانية تضمن عودة طوعية وآمنة تتوافق مع متطلبات الاستقرار داخل سورية[4].

رابعاً: التحولات العسكرية وولادة واقع جيوسياسي جديد: منذ عام 2016، أفضت العمليات العسكرية التركية في شمال سورية إلى خلق واقع جيوسياسي جديد، تمثل في وجود عسكري تركي مباشر، ودعم فصائل من المعارضة السورية، وتشكيل إدارات محلية في مناطق النفوذ التركي. وقد أصبح هذا الواقع معطىً استراتيجيًا لا يمكن تجاوزه في أي مفاوضات مستقبلية، الأمر الذي زاد من تعقيد الحل السياسي، وربط مستقبل العلاقات بتفاهمات أمنية إقليمية ودولية أوسع[5].

خامسًا: محدودية مسار التطبيع (2022-2024): على الرغم من الوساطات الروسية والإيرانية، لم يحقق مسار التقارب التركي - السوري خلال الفترة 2022-2024 اختراقًا حقيقيًا، نتيجة التباين الجوهري في مطالب الطرفين. فتركيا تشترط إنشاء منطقة آمنة، وضمانات أمنية ضد التشكيلات الكردية المسلحة، وربط التطبيع بملف عودة اللاجئين، في حين تصرّ سورية على انسحاب تركي كامل ووقف دعم الفصائل المعارضة، ورغم عمق هذه الفجوة، إلا أن التحولات الإقليمية قد تفتح المجال أمام تفاهمات تدريجية ومحدودة في المستقبل[6].

ثانيًا: الرؤية المستقبلية للعلاقات التركية - السورية: يرتكز المستقبل المتوقع للعلاقات التركية - السورية على بنية استراتيجية ثابتة لا تتغير بتغير الحكومات أو الظروف السياسية الطارئة. فالدولتان لا تجمعهما حدود جغرافية فحسب، بل شبكة ارتباطات تاريخية وديموغرافية وأمنية ومائية عميقة، تجعل القطيعة الكاملة أمرًا غير قابل للاستمرار وتنطلق أي قراءة مستقبلية واقعية من

(1) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، ترجمة محمد جابر، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص 321.

(2) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية، المركز العربي، الدوحة، 2013، ص 61-59.

(3) مركز الجزيرة للدراسات، اللاجئون السوريون في تركيا: التحديات والآفاق، تقرير بحثي، الدوحة، 2019، ص 14.

(4) إبراهيم حميدي، سورية وتركيا: السياسة والحدود والأمن، دار النهار، بيروت، 2020، ص 204.

(5) رضوان زيادة، التدخلات الإقليمية في الأزمة السورية، المركز العربي، الدوحة 2018، ص 133.

(6) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مآلات التطبيع التركي - السوري، الدوحة، 2023، ص 11-9.

ثلاث ركائز أساسية[1]:

1. **الارتباط البنيوي بين الدولتين:** يفرض التاريخ المشترك والتداخل السكاني، ولا سيما بين الكرد والتركمان والعلويين على جانبي الحدود، إضافة إلى الترابط الاقتصادي والاجتماعي، استمرار شكل من أشكال التفاهم أو التعاون. كما يشكل نهر الفرات عنصرًا محوريًا في هذه العلاقة، إذ يرتبط الأمن المائي السوري بدرجة كبيرة بمستوى التنسيق مع تركيا، ما يُبقي هذا الملف ضمن دائرة التفاوض الدائم[2].

2. **مركزية ملف اللاجئين وإعادة الاستقرار السوري:** سيظل ملف اللاجئين المحدد الأهم لمسار العلاقات في المرحلة المقبلة، خصوصًا في ظل الضغوط السياسية والاجتماعية داخل تركيا ويعني ذلك أن أي تقدم في مسار التطبيع يرتبط بشكل مباشر بوجود بيئة أمنية وسياسية مستقرة داخل سورية قادرة على استيعاب العائدين، وتوفير ضمانات فعلية للعودة الطوعية الآمن[3].

3. **دور تركيا في مستقبل النظام السوري:** بعد سنوات من الانخراط المباشر في الأزمة السورية ودعم قوى المعارضة، أصبحت تركيا فاعلًا رئيسيًا في أي تصور مستقبلي لهندسة الدولة السورية. وقد تتجه السياسة التركية من مرحلة «إدارة الأزمة» إلى «إدارة الاستقرار»، بما يحقق حماية الأمن القومي التركي، ويمنع قيام كيان كردي مسلح على حدودها، ويسهم في دعم إعادة الإعمار ضمن شراكات إقليمية متوازنة[4].

الخاتمة

يمكن القول إن العلاقات التركية – السورية تمثل نموذجاً معقداً لتفاعل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية في صناعة السياسة الخارجية، حيث لعبت القضايا التاريخية مثل لواء الاسكندرونة والمياه، والقضايا الأمنية مثل حزب العمال الكردستاني، دوراً محورياً في تحديد طبيعة العلاقة بين البلدين خلال العقود الماضية، وقد أظهرت الدراسة أن أي محاولة لتفسير تحولات هذه العلاقة يجب أن تأخذ في الاعتبار الأبعاد متعددة المستويات: الأمن القومي، المصلحة الاقتصادية، الهوية الثقافية، التوازنات الإقليمية، وتأثير القوى الدولية، لقد أسهمت الاتفاقيات مثل اتفاق أضنة 1998 والتقارب السياسي والاقتصادي بين 1998 و2010 في تحقيق استقرار نسبي، لكنه سرعان ما تلاشى مع اندلاع الثورة السورية عام 2011، التي أدت إلى قطيعة شاملة، وتدخلات عسكرية وسياسية، وتفاقم أزمة اللاجئين، لتصبح العلاقات أكثر هشاشة وتعقيداً، وعلى الصعيد المستقبلي، فإن إعادة بناء الثقة بين تركيا وسورية تتطلب معالجة متوازنة للهواجس الأمنية، ومرونة سياسية للتعامل مع الملفات الإنسانية والاقتصادية، وفتح قنوات دبلوماسية منتظمة، مع مراعاة التحولات الإقليمية والدولية وتأثير القوى الكبرى، كما يشير تحليل الفترة 2023–2021 إلى إمكانية تقارب تدريجي قائم على إدارة التوترات، ودور الوساطة الإقليمية والدبلوماسية الإنسانية، بما يشكل فرصة لإعادة

(1) محمد السعيد إدريس، تركيا والعرب: إشكاليات الجوار، مركز الأهرام، القاهرة، 2014، ص 67.

(2) نزار عبد القادر، الأمن المائي في المشرق العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط ، بيروت 2015، ص 91.

(3) عرابي عرابي، اللاجئون السوريون ومستقبل التسوية، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان 2021، ص 52.

(4) حسام الدين درويش، تركيا وسورية: حدود الدور الإقليمي، المركز العربي، الدوحة، 2022، ص 118.

رسم العلاقات الثنائية على أساس التفاهم المشترك والمصالح المتبادلة، مع استبعاد الانفعال والأحكام الأحادية.

ختاماً، تؤكد الدراسة أن العلاقات التركية السورية ستظل متأثرة بالتوازنات الإقليمية والأوضاع الداخلية لكلا البلدين، وأن استقرارها يرتبط بقدرة الأطراف على التوفيق بين المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية، وتبني سياسات استراتيجية طويلة المدى، مع ضمان احترام السيادة الوطنية وحماية الحقوق الإنسانية.

المصادر:

اولاً: الكتب العربية

1. عبد الوهاب، الأفندي. النظام الإقليمي العربي وتحولات القوة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

2. عبدالفتاح علي، البوتاني. دراسات ومباحث في تاريخ الكورد والعراق المعاصر. ط1، أربيل: دار سبريز، 2017.

3. عبدالاله، البلداوي. العلاقات التركية - السورية: البعد التاريخي والرؤية المستقبلية (1923-2013). المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية.

4. عزمي، بشارة. سورية: درب الآلام نحو الحرية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

5. فيصل جلول. الصراع على المياه في الشرق الأوسط. بيروت: دار الفارابي، 2011.

6. أحمد داود أوغلو. العمق الاستراتيجي. ترجمة محمد جابر، القاهرة: دار الشروق، 2010.

7. كمال كريشجي. تركيا والأمن الإقليمي. ترجمة مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015.

8. طارق المجذوب. المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية. ط1، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

9. جلال عبد الله معوض. صناعة القرار في العلاقات العربية - التركية. بيروت، 1998.

10. نزار عبد القادر. الأمن المائي في المشرق العربي. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015.

11. أحمد محمود علو السامرائي، وفراس صالح خضر، الجبوري وآخرون. أثر المسألة الكردية على العلاقات التركية - السورية (1984-1996). مجلد18، ع73، 1996.

12. محمد نور الدين. العلاقات السورية - التركية: الجذور والتحولات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

ثانياً: رسائل واطاريح:

1. أسيل صبحي عيد. القضية الكردية في العلاقات التركية - السورية. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2021.

2. حسن علي خضير علاوي العبيدي. تركيا ودول الجوار الشرق أوسطي 1988-1998: دراسة في العلاقات السياسية. أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، 2010.

3. وصال نجيب عارف العزاوي. القضية الكردية في تركيا: دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام 1993. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994.

4. فريق صبري سليم آل ملا. العلاقات التركية

- السورية (1998-1984): دراسة تاريخية. رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 2012.

5. رائد حاج سليمان. أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية - التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة (2011-2000). أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة حلب، 2014.

ثالثاً: البحوث الدوريات العربية.

6. صداح أحمد، الحباشنة. "العلاقات التركية - السورية (2010-2002)." مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج10، ع1، 2013.

7. مصطفى، خطيب. "العلاقات التركية السورية من أزمة اسكندرونة حتى الربيع العربي." معهد الدوحة للدراسات العليا.

8. محمد حمزة حسين، الدليمي، وأحمد محمود علو مهدي، السامرائي. "أثر المسألة الكردية في العلاقات التركية - السورية (2000-1998)." مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 4، آذار 2010.

9. أميرة إسماعيل، العبيدي. "إشكاليات السياسة المائية بين سورية وتركيا." مجلة التربية والعلم، مج17، عدد2، 2010.

10. ميلاد، العوده الله. "قصة المفاوضات السورية - ال(الكيان الصهيوني)ية في تركيا عام 2008." المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 48-47، 2015.

11. مداح، عبد القادر. "الأزمة التركية - السورية عام 1998 وأثرها على العلاقات الأمريكية - السورية." آفاق فكرية، العدد 5، 2016.

12. إبراهيم يوسف، عبيد. "الموقف التركي من الأزمة السورية (2017-2011)." مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 1، 2017.

13. لمى، مطير حسن. "العلاقات السورية - التركية من التعايش إلى الأزمات." مجلة كلية التربية - جامعة واسط، 2021.

ثالثاً: مواقع الإنترنت والمراكز:

1. المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية. العلاقات التركية - السورية: البعد التاريخي والرؤية المستقبلية. متاح على:
https://old.scirsr.org/userfiles/files

2. مركز الحوار السوري. دوافع الانفتاح التركي على نظام الأسد ومآلاته. ورقة تحليلية،تشرين الأول 2022. متاح على:
https://sydialogue.org

3. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، سياسات التطبيع مع النظام السوري: انقسام إقليمي ودولي وتفاوت في تقدير الجدوى والأهداف مقال منشور عبر الرابط:
https://2u.pw/ObBlbc

4. مركز الجزيرة للدراسات، مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الأزمة والتسوية في سورية مقال منشور عبر الرابط:
studies.aljazeera.net/ar/article/4621

A. Books

1. Abdelwahab Al-Afandi (2016). The Arab Regional System and Shifts in Power. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.
2. Abdulftah Ali Al-Butani (2017). Studies and Research on the History of the Kurds and Modern Iraq. 1st ed., Erbil: Spirez Publish-

B. Theses and Dissertations

1. Aseel Sobhi Eid (2021). The Kurdish Issue in Turkish–Syrian Relations. Master's Thesis, Graduate Studies Faculty, Birzeit University.
2. Hassan Ali Khudair Al-Obaidi (2010). Turkey and the Middle Eastern Neighboring States (1988–1998): A Study in Political Relations. PhD Dissertation, College of Education, University of Mosul.
3. Wisal Najib Aref Al-Azzawi (1994). The Kurdish Issue in Turkey: A Study of the Political Development of the Kurdish Question from its Beginning until 1993. PhD Dissertation, College of Political Science, University of Baghdad.
4. Fariq Sabri Salim Al-Mulla (2012). Turkish–Syrian Relations (1984–1998): A Historical Study. Master's Thesis, College of Education, University of Mosul.
5. Raed Haj Suleiman (2014). The Impact of Leadership Change on Syrian–Turkish Relations and its Reflections on Proposed Regional Projects (2000–2011). PhD Dissertation, Faculty of Economics and International Economic Relations, University of Aleppo.

C. Journal Articles

1. Saddah Ahmed Al-Habashneh (2013). "Turkish–Syrian Relations (2002–2010)." Journal of the Union of Arab Universities for Arts, Vol. 10, No. 1.
2. Mustafa Khatib (n.d.). "Turkish–Syrian Relations from the Alexandretta Crisis to the Arab Spring." Doha Institute for Graduate Studies.
3. Mohammed Hamza Hussein Al-Dulaimi and ing House.
3. Abdulilah Al-Baldawi (2013). Turkish–Syrian Relations: The Historical Dimension and Future Vision (1923–2013). Syrian Center for International Relations and Strategic Studies.
4. Azmi Bishara (2013). Syria: The Path of Suffering toward Freedom. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.
5. Faisal Jalloul (2011). The Conflict over Water in the Middle East. Beirut: Dar Al-Farabi.
6. Ahmet Davutoğlu (2010). Strategic Depth. Translated by Mohammed Jaber. Cairo: Dar Al-Shorouk.
7. Kemal Kirişci (2015). Turkey and Regional Security. Translated by Al Jazeera Center for Studies. Doha.
8. Tarek Al-Majzoub (1999). Water and the Requirements of Future Security in Arab States. 1st ed., Riyadh: Naif Arab Academy for Security Sciences.
9. Jalal Abdullah Muawad (1998). Decision-Making in Arab–Turkish Relations. Beirut.
10. Nizar Abdelkader (2015). Water Security in the Arab Mashreq. Beirut: Middle East Studies Center.
11. Ahmed Mahmoud Alu Al-Samarrai, Firas Saleh Khudair Al-Jubouri, and Others (1996). The Impact of the Kurdish Issue on Turkish–Syrian Relations (1984–1996). Vol. 18, No. 73.
12. Mohammed Nour El-Din (2012). Syrian–Turkish Relations: Roots and Transformations. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

2. Syrian Dialogue Center (2022, October 2). Motives behind Turkish Openness toward the Assad Regime and its Prospects. Analytical Paper. Available at: https://sydialogue.org .
3. Arab Center for Research and Policy Studies (n.d.). Normalization Policies with the Syrian Regime: Regional and International Division and Divergence in Assessing Feasibility and Objectives. Available at: https://2u .pw/ObBlbc .
4. Al Jazeera Center for Studies (n.d.). The Issue of Refugees and Displaced Persons in the Tracks of the Syrian Crisis and Settlement. Published article. Available at: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4621

Ahmed Mahmoud Alu Mahdi Al-Samarrai (2010). "The Impact of the Kurdish Issue on Turkish–Syrian Relations (1998–2000)." Journal of Historical and Civilizational Studies, Issue 4, March.
4. Ameera Ismail Al-Obaidi (2010). "Water Policy Problems between Syria and Turkey." Journal of Education and Science, Vol. 17, No. 2.
5. Milad Al-Ouda Allah (2015). "The Story of the Syrian–Israeli Negotiations in Turkey in 2008." Arab Journal of Political Science, Issues 47–48.
6. Abdulkader Madah (2016). "The Turkish–Syrian Crisis of 1998 and its Impact on U.S.–Syrian Relations." Afaq Fikriyya, Issue 5.
7. Ibrahim Youssef Obaid (2017). "The Turkish Position on the Syrian Crisis (2011–2017)." Ma'alem Journal for Legal and Political Studies, Issue 1.
8. Lama Mutair Hassan (2021). "Syrian–Turkish Relations from Coexistence to Crises." Journal of the College of Education – Wasit University.

D. Websites and Research Centers

1. Syrian Center for International Relations and Strategic Studies (n.d.). Turkish–Syrian Relations: The Historical Dimension and Future Vision. Available at: https://old.scirsr.org/userfiles/files .